Remove Watermark Now

مدينة بغداد
تحليل لآليات الفعل الاقتصادي في النشأة والتطوير

أ.د.كامل كاظم الكناني(*)

المستخلص:

الاقتصاد في المدينة له دور مهم في نشأة المدينة وتطورها، وهو ما يتجلى في مدينة بغداد عبر مراحل تطورها التاريخي منذ نشأتها عام 762م. غير ان التطور اللاحق لدور هذه المدينة في الاقتصاد العراقي لم يرافقه اهتمام موازي للعامل الاقتصادي في المخططات الاساسية لها منذ الخمسينات. وهو ما يفسر اخفاقات هذه المخططات في التعامل مع النمو السكاني الذي شهدته مدينة بغداد وعدم قدرتها على استيعاب هذه الزيادات، وما ترتب على ذلك من تداخل في الفعاليات الوظيفية للمدينة وتنوعها أنعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية وخاصة في قيمة الارض واشتداد المنافسة بين هذه الاستعمالات دون اعتماد ضوابط اقتصادية مسبقة.

ان اولى الضرورات الاقتصادية تتطلب المرونة في التعامل مع استعمالات الارض زمانياً ومكانياً، ليس في داخل المدينة وانما ايضاً في بعدها الاقليمي وهو ما تجلى في دراسة المخطط الانمائي المتكامل لمدينة بغداد. غير ان هذا المخطط لم يحظى بالاهتمام المطلوب في التطبيق وظهرت الكثير من التجاوزات على استعمالات الارض داخل المدينة انعكست على انخفاض كفاءة اداءها الاقتصادي وبالذات تردي الخدمات في كافة مرافقها وخاصة بعد مرحلة التسعينات.

كل ذلك دفع الباحث الى وضع تصورات تخطيطية ذات بعد اقتصادي عن ما يفترض ان يكون عليه تخطيط مدينة بغداد في المستقبل.

Summary

The economy of a city has an important role not only in its establishment but also in its development. This is quite clear in the city of Baghdad throughout its history since its building in 762 A.D. In addition, most of its problems that the city is suffering from are basically related to not giving enough importance to the economic factors in the master planning of Baghdad since 1950's.

This may explain the failiars of master plans in dealing with the actual population growth and the city's inability to absorb such increases and

* استاذ في المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي.

Remove Watermark Now

interrelated and diverse activities which are negatively reflected on the economic variables particularly the effect on the land values, and the strong competitions amongst the land uses without previous economic regulation, such will require good flexibility in dealing with the land uses in time and location, not only within the city but also in its regional dimension. Such consideration was apparent in the comprehensive Development plan study for the city of Baghdad.

However, this plan has not been treated with the importance it deserve in its application, and so a great many unauthorized and wrong land uses hove sprang up within the city, these have resulted in a negative way its economic operation as well as on deterioration of its services especially since 1990's .

All this has leaded this researcher to draw planning economic proposals on how Baghdad should be planned.

المقدمة

منذ القدم كان تخطيط وتنظيم المدينة مطلب رئيسي للمقيمين فيها لكي تحميهم من الهجمات ومن عوامل الطبيعة وليؤمن لهم حياة بيئية مناسبة. وقد حاول الإنسان بمرور الزمن تنظيم مدينته آخذا بنظر الاعتبار ليس فقط حماية نفسه بل وتأمين رفاهية متزايدة لحياته. ومن هنا نشأ مفهوم تخطيط وتنظيم المدينة ضمن الإطار العام ليتطور تدريجيا في جوانبه العديدة ويظهر بشكل أكثر تطورا في المدينة العربية الإسلامية، ككيان قائم له جذور تاريخية وحضارية عميقة وليست مجرد هياكل عمرانية لممارسة النشاطات المختلفة. ومدينة بغداد التي أنشأها أبو جعفر المنصور في عام 762 ميلادية وتوافد عليها، وعبر أدوارها التاريخية، مختلف الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم وبنوا فيها حضارة أصبحت ليومنا هذا مرجعا مهما لمختلف العلوم، جسدت دور واهمية الاعتبارات الاقتصادية في إنشاء وتطور المدن، ومن هنا جاءت فرضية البحث؛

فرضية البحث: احتلت الأبعاد الاقتصادية دورها الريادي في إنشاء وتخطيط مدينة بغداد كإحدى العناصر المهمة في تنظيم استعمالات الأرض في مختلف مراحل تطورها التاريخي.

هدف البحث: إبراز دور وأهمية الجوانب الاقتصادية عند تخطيط مدينة بغداد، اخذين بنظر الاعتبار التطور التاريخي لهذا الجانب في التخطيط والتطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني على وفق المخططات الأساسية للمدينة.

Remove Watermark Now

أولا : الجانب الاقتصادي في تخطيط مدينة بغداد؛ خلفية تاريخية

تتجلى الأهمية الاقتصادية في تخطيط مدينة بغداد منذ تأسيسها من بعض المؤشرات التي أشار إليها أبو جعفر المنصور في اختياره لموقع مدينته الجديدة، إذ قال "إنما أريد موقعا يرتفق الناس به ويوافقهم مع موافقته لي، ولا تغلوا عليهم في الأسعار ولا تشتد فيه المئونة فان أقمت في موقع لا يجلب إليه في البر والبحر شيء غلت الأسعار وقلت المادة واشتدت المئونة وشق ذلك على الناس" (*طاهر مظفر العميد،1986،ص347*). هذه الشروط عكست المستلزمات الاقتصادية التي كان المنصور يفكر بها لموقع مدينته، كإحدى الأبعاد الرئيسية التي يستند عليها في تخطيط المدن العربية منذ القدم.

1-1 تخطيط المدينة العربية الإسلامية القديمة:ملامح في البعد الاقتصادي

أرتكز تخطيط المدينة الإسلامية على الوظائف الدينية والاقتصادية والاجتماعية كجملة أهداف وجب تحقيقها في آن واحد، باعتبار المدينة منشأة حضرية ذات طابع اقتصادي واجتماعي معقد، فهي تؤثر وتتأثر بعوامل عديدة ومتداخلة غالبا ما يصعب الفصل بين تأثيراتها المختلفة، فإلى جانب تأثيرها وتأثرها بالمدن الأخرى، فان طريقة استعمال الأرض في المدينة عكست اختلاف متطلبات النشاطات الاقتصادية والمقيمين فيها ، فهي ذاتها تمثل نظاما معينا بطريقة توظيف أرضها مرتبط أساسا بتمركز النشاطات الاقتصادية من إنتاجية وتجارية وخدمات وسكن حول الوظيفة الدينية، الجامع، الذي يشكل نقطة الارتكاز في تخطيط المدينة (*الكناني،2006،ص88*) . ويبدو أن واقع المدينة وتشابك وارتباط النواحي أعلاه ببعضها البعض آنذاك قد حدد مقدار ونوع الاهتمام بالناحية الاقتصادية الحضرية والذي يمكن تلخيصه بجانبين مهمين (*عبد الجبار ناجي،1988*) :

أ –تنظيم الحياة الاقتصادية الحضرية بشكل يحقق أفضل وضع للأطراف المتعاملة من منتجين وتجار ومستهلكين. ويتجلى هذا التنظيم في بروز ظاهرة عامة للمدينة العربية هي في انتشار الأسواق المتخصصة بأنواع معينة من النشاطات الاقتصادية، ضمن هيكلها الحضري، حيث إن التخصص يسهل على المنتج والتاجر والمستهلك معا مقارنة الأسعار والجودة لنفس النوع من السلعة قبل إجراء عمليات البيع والشراء. ولقد صممت هذه الأسواق بطريقة علمية وغطيت في كثير من الأحيان بالسقوف لحماية الناس واستمرار النشاط الاقتصادي وبخاصة النشاط التجاري من كافة الأحوال الجوية.

ب – اختصار المسافات ووقت التنقلات في المدينة وتأمين أفضل توزيع أو تمركز لمبانيها العامة ولأسواقها التجارية ونشاطاتها الاقتصادية وتنظيمها بما يلاءم الأطراف المتعاملة، وبما يؤمن للإفراد اختزال المسافات التي يقطعونها بين مختلف نقاط تنقلاتهم اليومية.

1-2 تخطيط مدينة بغداد المنصور؛ البعد الاقتصادي

Remove Watermark Now

اعتمد الخليفة المنصور في تخطيط مدينة بغداد على نفس المبادئ التي اعتمدت في تخطيط المدينة العربية الإسلامية. فهو قد أدرك أهميتها وضرورة توافرها في مجتمع يشهد تطورات اجتماعية واقتصادية مستمرة. حيث أمر، ومن هذا المنطلق، بأن يتخذ شكل مدينة بغداد شكلا دائريا، نظرا للقرب وسهولة الوصول جغرافيا من مركز الدائرة إلى جميع الجهات وبصورة متساوية. وقد عبر المنصور عن أهمية الشكل الدائري في تخطيط المدينة وقيام قصر الخلافة في قلب بغداد المدورة حين قال: " إن على الحاكم إن يقيم في الوسط من الجميع وعلى بعد متساو من الجميع" *(إحسان فتحي، 1987)* وهنا إشارة واضحة إلى دور المسافة كعامل مؤثر في عنصري الكلفة وسهولة الوصول؛ فكما كان وسط الدائرة هو المنطقة الأقرب إلى كافة مناطق المدينة وسكانها، فقد أقيم في وسط المدينة لهذا السبب أيضا جامعها الرئيسي. هذا ومن اجل تحقيق نفس الهدف من سهولة وسرعة تنقل للأفراد، نجد ان المدارس والحمامات العامة والشوارع التجارية والصناعية أقيمت كذلك في منطقة المركز.

لقد توصل معظم الباحثين والمستشرقين إلى أن التخطيط الدائري له مزايا حربية وفنية وفيه اقتصاد في نفقات البناء مقارنة بأي تخطيط أخر (*منظمة المدن العربية، 1986*). هذا التخطيط الدائري الشكل يعتبر نموذج واضح ورائع ومن أهم نماذج تخطيط المدن التي عرفت في التاريخ، كما انه لا نظير له في مدينة سابقة للفتوحات الإسلامية – العربية إذ هو تخطيط مبتكر من قبل الخليفة المنصور حققه ونفذه أتباعه من المهندسين وأهل المعرفة بعد بنائها في ذلك الزمان (762 م– 766 م). وابرز ما تميز به، شكلها المدور هو تحصينها القوي وترتيب الأسواق فيها على جانبي شوارعها الرئيسية الأربعة التي تربط قلب المدينة بجسور الخندق الأربعة التي تؤدي كل منها إلى احد المداخل في سور المدينة الخارجي.

وبمرور الزمن، مرت مدينة بغداد بفترات نمو وتوسع لأسباب منها سياسية واقتصادية فأخذت بالتوسع السريع خارج سورها الدائري إلى الضفة الثانية من نهر دجلة وبني خارج السور معسكر لجيش المهدي (ابن الخليفة المنصور) بعد خلافته للمنصور وانتقل ت المحلات التجارية إلى خارجها، ثم تبعها نمو سريع امتد إلى القرى التي كانت قريبة من بغداد واستمرت كذلك خلال فترات أنظمة الحكم المختلفة التي تعاقبت عليها والتي شهدت فيها المدينة تغيرات وإضافات عمرانية كثيرة، وخلال فترة الاحتلال الإنكليزي والعهد الملكي اخذ توسعها يأخذ شكلا شريطيا في جانبي الكرخ والرصافة وظهرت أحياء سكنية جديدة مثل العيواضية والوزيرية والزوية والوشاش والدورة *(إحسان فتحي، 1987)* .

ثانيا : المرحلة الحديثة للاقتصاد في تخطيط المدن

يعتبر الدور الفعلي الذي بدأ يلعبه علم الاقتصاد في منهج التخطيط الحضري ، دورا حديثا نسبيا،(BUTTON , K.J, 1976) والسبب يرجع إلى تجاهل عدد كبير من المخططين العمرانيين

Remove Watermark Now

خلال الفترات السابقة بالمبادئ والتعاليم والأنظمة الاقتصادية، فكانوا لا ينظرون إلى عملية تخطيط المدينة، وكأنه جزء من التخطيط الاقتصادي، لاعتقادهم بان علم الاقتصاد هو شكل مصغر من العلوم الرياضية المستعملة في حسابات الكلفة بدلا من أن يكون دائما وكما اعتمد في المراحل السابقة، علم توزيع الموارد ودليل عمل في صنع القرار التخطيطي. ولم يكن اقترانه بالتخطيط بالدرجة المقبولة حتى فترة الستينات التي اشتدت حينها الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وباتت الجوانب الاقتصادية مهمة وضرورية إلى حد أصبح استبعاد الاقتصاديين عن العملية التخطيطية أمرا مستحيلا خصوصا وان حجم وطبيعة تداخل المشاكل الحضرية، يصاحبها التفاعل الكبير بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار اقتصاد المدينة. وبنفس الوقت الذي بدأ فيه المخططون يدركون الدور المهم الذي يجب أن يلعبه الاقتصاد في عملهم ، فقد بدأ الاقتصاديون كذلك ينظرون إلى التخطيط الحضري نظرة مختلفة وأدركوا بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنسيق العديد من القرارات الخاصة في المدينة لغرض تحقيق رفاهية أفضل للمجتمع، تكمن في تخطيط فعال لمعظم النمو الحاصل في المدينة.

2-1 أهمية الجوانب الاقتصادية في تخطيط المدينة

يمثل الجانب الاقتصادي محورا رئيسيا من المحاور التي يرتكز عليها فهم ما يدور في المدينة (*Vernon R.H. 1967 p.191*) لان التركيب الاقتصادي للمدينة، يعد مسئولا مسؤولية حيوية عن تكوين المدينة وبنائها، كما يشترك في ممارستها لوظائفها، فضلا عما يسهم به من تحديد لحركة السكان، نحو فرصة العمل الأرحب وكمية الأجر الأفضل، ويعتمد الاقتصاديون على هذا الاتجاه كثيرا في تفسير تدفقات الهجرة من الريف إلى المدينة. المدينة بذاتها تعتبر منظومة حضرية متفاعلة دائما تنتج نمطا له عوامله ومسبباته وتأثيره الديناميكي في توزيع الاستعمالات المختلفة للأرض، وان تغيير موقع أي فعالية معينة سيؤثر بالتالي على المواقع الأخرى (*Lorry S. B., 1971, pp.69-79*). وبالنسبة للاقتصادي فهي "ظاهرة حضرية اقتصادية يحاول أن يسقط عليها وجهة نظر المفهوم الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق باستعمالات الأرض، ضمن حدودها، والتي تتسم بعامل الندرة داخل المنطقة الحضرية " *Pierre H., DERYCKE, 1979, p.48)*. أي انه ينظر إليها من وجهة نظر العقلانية الاقتصادية في التحليل والقرار بغية التنظيم التدريجي للسلع النادرة والخدمات الحضرية لتقديم أفضل الخدمات للإنسان في المدينة. وهي بنفس الوقت تمثل بالنسبة له مركزا اقتصاديا واجتماعيا متميزا، تعيش وتلتقي فيه العناصر الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار المدينة المكان الذي يمكن إدارته بتكاليف اقتصادية واجتماعية معينة.

Remove Watermark Now

وإذا كانت المدينة، كموقع متميز، يمثل السوق التقليدية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج التي يستند عليها الأفراد والعناصر الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم، فهي أيضا مركز هام يفرض قراراته الاقتصادية والاجتماعية على هذه العناصر أكثر فأكثر مع نمو المدينة وتطورها. ان تجمع الفعاليات الاقتصادية في المدينة يمنحها كفاءة عالية بسبب تجاورها المكاني، تكامل فعالياتها وتركزها في هذه " المواقع المتميزة ". هذا التجاور المكاني (Juxtaposition) ينبع من حقيقة اقتصادية وهي ان التعامل مع الأرض في مفهوم الاقتصاد الحضري، هو في كونها موقع (Location) للفعاليات الاقتصادية وليس وسيلة للإنتاج (Factors of production). وان قوة التجمع (Agglomeration) هذه تتضمن أيضا جوانب سلبية تمارس آثارا معاكسة " الوفورات أللاقتصادية " (Diseconomies effects) الناتجة من ارتفاع القيمة العقارية بسبب شدة التركز للفعاليات الصناعية والحضرية إضافة إلى الآثار الأخرى كالتلوث، الازدحام ....الخ، مما يجعل عملية إدارة المدينة اقتصاديا، عملية دقيقة ومعقدة تحتاج إلى بعد نظر واسع، ذلك أن رغبات الأفراد والعناصر الاقتصادية التي تعيش فيها لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت متناسبة مع السلوكية الخاصة للمدينة، حيث أن للمدينة سلوك ومنطق اقتصادي خاص بها، توجه به العناصر التي تعيش فيها. فالاقتصادي يحاول دائما أن يصل إلى الوضع الاقتصادي الأفضل لمدينته وهذا يعني أن الخطة الحضرية للمدينة ونموها يجب أن تحقق الهدف بأقل التكاليف الممكنة.

من هنا يبرز جانب مهم من مهام اقتصاد المدن، يهتم بدراسة التوزيع المكاني وتمركز النشاطات الاقتصادية على المستوى الوطني، إلا أن تأثير الظاهرة الحضرية المعاصرة التي امتازت بتسارع معدلات النمو الحضري وتضخم المدن وما إلى ذلك من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية سيجعل في المستقبل من اقتصاد التجمعات السكانية الحضرية الواسعة، الفرع الاقتصادي الأول والأوسع والاهم من فروع العلوم الاقتصادية.

pdfelement

Remove Watermark Now

2-2 الضوابط الاقتصادية في تنظيم استعمالات الأرض الحضرية

لما كانت الأرض سلعة معروضة للطلب والاستثمار بموارد مالية متباينة، بتأثير مقومات معينة، فان استثمارها يختلف بحسب تأثير تلك المقومات. وتعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في استعمالات الأرض في المنطقة الحضرية، ومن أهمها ما يلي :

1- المنافسة: ترجع المنافسة على المكان إلى حقيقة انه لا يمكن لشيئين أن يشغلا نفس المكان في نفس الوقت. إن الأداء الوظيفي للمدينة، أي توزيع سكانها وأنماط استخدام الأرض وما تؤديه من وظائف، هو محصلة العلاقة التنافسية بين المجموعات السكانية المختلفة وأنواع استخدام الأرض والوظائف والمؤسسات، من اجل الحصول على أماكن لها في المدينة على نحو يفي بمتطلباتها قدر الإمكان. إن الاستعمالات التجارية والصناعية تعتبر من أفضل الاستعمالات في مقدار مردودها الاقتصادي لذلك فإنها تربح المنافسة من بين أنماط الأرض الأخرى، تاركة الاستعمالات السكنية تحتل المرتبة التالية لقلة قابليتها على منافستها. ولا يكون الفصل بين تلك الاستعمالات منقطعا، فدائما تكون هناك مناطق انتقالية للتداخل بين هذه الاستعمالات، باتجاهات توسع المدن .

2 – عامل النقل: إن التطور التقني لوسائل النقل هدفه الأساسي هو تسهيل وصول السكان و"البضاعة" إلى المكان المقصود، مع ضرورة الارتباط بين المناطق المتناثرة ومراكز خدماتها المركزية. فالتطور التقني في وسائل النقل جعل استعمالات الأرض الحضرية تتحرك باتجاه خطوط النقل مستفيدة من خدماتها، فالمؤسسات الخدمية والصناعية استفادت من التقدم الفني في وسائل النقل لتنتشر ضمن هيكل المدينة على طول الطرق الرئيسية فيها، ولولا هذا التطور لاكتفت بمواضع محشورة ضمن المناطق السكنية أو التجارية المكتظة في المدينة. إن التغير في تكاليف النقل يترك أثره في قيمة الأرض الحضرية وبالتالي في مقدار إيجارها، فكلما كانت المناطق بعيدة كلما كانت اقل ثمنا وإيجارا، ولذا فان قيمة وإيجار مناطق الأطراف الريفية والحضرية وتخوم المدينة اقل بكثير من نظائرها المستثمرة ضمن المكان المركزي للمدينة.

3 – قيمة الأرض: إن وحدة المساحة (الأرض) بذاتها هي سلعة غير قابلة للنقل (ثابتة) وان تغير قيمتها يعتمد على تغير مجموعة من العوامل المؤثرة، بعضها يتعلق بالموضع وعناصره والبعض الأخر بنوعية الاستعمال الذي يسود المنطقة او بمحاذاتها، وإمكانية الوصول وغيرها. فالأراضي الواقعة في قلب المدينة التجاري تصلح لكل الاستعمالات لكن اختلاف القابلية على دفع أعلى الإيجارات، بتأثير المنافسة بين استعمالات الأرض، حدد نمط الاستعمال السائد فيها، وكانت الأفضلية في ذلك للمؤسسات التجارية والخدمية المصرفية والمالية، وبذلك يكون نمط الاستعمال السائد للأرض الحضرية هو المحرك الأساسي لقيمتها، إذ كلما اقتربنا من مركز المدينة كلما تزداد كثافة الاستعمال (Density Gradient) ، حيث

pdfelement

نجد إن أعلى القيم تتمثل في المناطق المركزية وتقل باتجاه الأطراف (الشكل البياني ادناه). وتبقى المناطق المحيطة بالشوارع خاصة الرئيسية، تسيطر على القيمة العليا بالنسبة لما يناظرها من مناطق بالبعد عن المركز الوظيفي للمدينة.

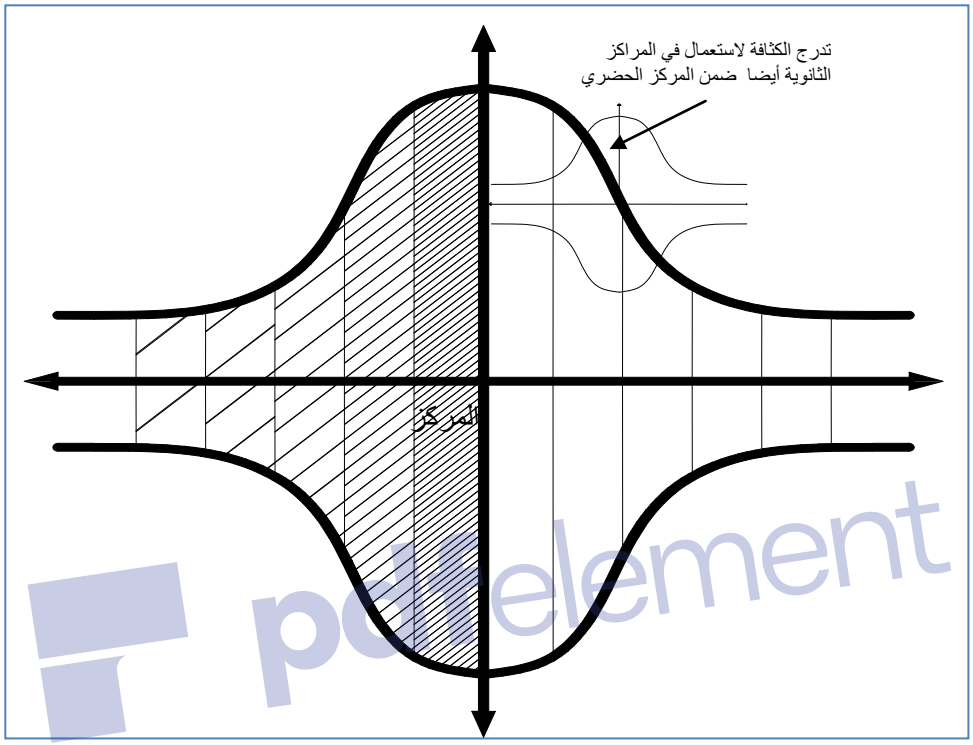

تدرج كثافة الاستعمال في المدينة

وقد تتدخل بعض المتغيرات الاجتماعية في تحديد قيمة الأرض الحضرية، فالمناطق الموبؤة أو المعرضة للتلوث في المدينة تعد اقل قيمة من المناطق الجيدة الواقعة على نفس المسافة عن المركز الحضري، وذلك بسبب إهمال الأولى وقذارتها وعلاقاتها الإقليمية المحددة، مقابل نظافة الثانية وتطورها. كما أن متغيرات الموضع في المدينة قد تترك أثرها في قيمة الأرض الحضرية مثل الواجهة المائية والقرب من موقع العمل ومواقع الخدمات الأخرى ...الخ.

أن تأثير الضوابط أعلاه، يبدو واضحا في تغير نمط الاستثمار للاستعمالات المختلفة للأرض خلال المراحل المتعاقبة لنمو المدينة. إذ تعتبر المناطق القديمة (مراكز المدن) اقل أجزاء المدينة تغيرا بفعل تخصصها المبكر بالاستعمالات التجارية، حيث يستمر نموها ضمن هذا الحيز مع تشتت بسيط في أطراف وضمن هيكل المدينة. أما المؤسسات الصناعية وخاصة الصغيرة منها تبقى ثابتة بارتباط مع المنطقة المركزية، وما يتوسع منها يتجه نحو أطراف المدينة مستفيدا من انخفاض قيمة الأرض ووفرتها

Remove Watermark Now

ومن خطوط النقل الرئيسية. في حين يعتبر الاستعمال السكني من أهم الاستعمالات الحضرية سرعة في تغيير موضعه وذلك بسبب محدودية قابليته على المنافسة.

2-3 كيف يساهم الاقتصادي في تخطيط المدينة؟

يمكن توضيح أساسيات الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاقتصادي في عملية تخطيط المدينة بالمؤشرات الرئيسية الآتية (*Button K.J., 1977,chap.11*) :

1 – يمكن أن يقدم نظاما للإسناد للرجوع إليه دائما، يعكس فيه رغبات المستهلكين مقارنة بالموارد الاقتصادية المتوفرة. وبهذه الطريقة فهو يستطيع أن يكون كالمراقب على الخطط الطموحة التي لا تتوفر لها الموارد الاقتصادية المطلوبة.

2 – إن لدى الاقتصادي أدوات وخبرات يمكن أن تعالج بها مشاكل تخطيطية معينة تمكنه في بعض الحالات من اقتراح الحلول الاقتصادية الأكثر كفاءة وعقلانية. فلقد ظهرت عبر السنين عدة أساليب اقتصادية للتغلب على هذه المشاكل، منها أسلوب الموازنة السلعية وأسلوب المستخدم – المنتج وأسلوب البرمجة الخطية وأسلوب تحليل الكلفة – المنفعة، الذي يعتبر طريقة عملية لتعيين درجة الرغبة في أنجاز بعض المشاريع[*].

لقد حاولت هذه الاساليب أن تدرس المدينة ونموها بكافة أبعادها ونتائجها كما حاولت الاستخدام الأفضل لاستعمالات الأرض في المدينة وإيجاد التوزيع الأكثر عقلانية في التوقيع المكاني لمختلف النشاطات الصناعية والتجارية والسكنية والنقل وغير ذلك في المدينة. إلا أن تعقيد هذه الاساليب في بنائها الرياضي وبسبب الرغبة في شموليتها وعموميتها وما تتطلبه من بيانات إحصائية ومعالجتها، قد جعل من هذه الاساليب، اساليب عامة غير عملية باستثناء بعض الحالات.

3 – يمكن للاقتصادي أن يتصرف كحلقة وصل بين الذين يضعون الخطة ويتنبئوا لها وبين الذين يكونوا مسئولين عن تخصيص وتوزيع الموارد المالية من الحكومة، وانه بواسطة ترجمة الخطط الحضرية إلى قيم مالية فان الاقتصادي يتصرف كواسطة بين هاتين الجماعتين.

4 – إن الدور الرئيسي للاقتصادي في عملية التخطيط الحضري، تكمن في إنجازه التقييم النهائي للاستراتيجيات البديلة الموضوعة من قبل المخططين. فهو المسئول عن اختيار أهم مجموعة

---

* ان من المهم أن نلقي نظرة شاملة طويلة الأمد؛ بمعنى النظر إلى النتائج غير المباشرة في المستقبل البعيد كما هو في المستقبل القريب، بمعنى السماح للتأثيرات الجانبية المتعددة لتشمل أفراد المجتمع وفعالياتهم الاقتصادية محليا وإقليميا. هذا الأسلوب يتضمن تقييما لجميع الكلف والمنافع ذات العلاقة.

Remove Watermark Now

استثمارية وسياستها، كذلك فان عليه تحديد الأولويات وترتيبها حسب أهميتها بالنسبة لاقتصاد البلد ككل. ففي مجال الاستثمار للمشروعات الجديدة المقترحة على النطاق الحضري مثلا، هناك أولويات، لا يجوز الغرق في فرعيات ، بل بإمكاننا أن نحدد أولويات ، ونعطيها تركيزا أكثر في الاستثمار أو في الجهد الفني. وفي مجال النشاطات الاقتصادية المختلفة، علينا أن نقف عند النشاط غير الاقتصادي ونقفله وننتقل إلى نشاط أخر في طاقاتنا واستثماراتنا وفي إمكانياتنا[*].

اجمالاً، هناك رغبة دائمة من النواحي النظرية والعملية لتكون مرحلة التقييم الاقتصادي، أخر مراحل العملية كلها ويسري هذا على الخطط قصيرة المدى او تلك التي تقتصر على اجزاء معينة من المدينة. أما في حالة الممارسات التخطيطية الشاملة او البعيدة المدى فان عليه التواجد دائما لغرض المساعدة في التخلص وإزالة البدائل التي تبدو غير واقعية في مراحل العملية التخطيطية. وبصورة عامة فان على الاقتصادي مساعدة المخطط في دراسة ما تعنيه مفردات الخطط من وقائع وحقائق اقتصادية. ونود أن نشير بهذا الخصوص إلى أن انفصال عمليات التخطيط الحضري والعمراني في أجهزة مستقلة عن عمليات التخطيط الاقتصادي – الاجتماعي، قد تسبب في تفكك العمليات التخطيطية الشاملة[**].

في الندوة العالمية التي عقدت في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عام 1971، وجدت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة ، إن الوقت قد حان لإدماج الجوانب العمرانية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عمليات التخطيط والتنمية الشاملة. وانتشرت هذه الدعوة في المراحل اللاحقة، لكن تأثيرها لا يزال محدودا. وفي نفس الفترة تقريبا تشكلت في وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة البلديات العراقية فيما بعد، مديرية عامة لتخطيط المدن *(التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد،1973)* ، حيث بدأت بتطبيق فكرة تكامل الجوانب الاقتصادية – الاجتماعية بالجوانب العمرانية، وخاصة بعد استحداث المديرية العامة للتخطيط العمراني في وزارة البلديات عام 1987 [*]،

---

* النشاط غير الاقتصادي، ذلك النشاط الذي يكلف الدولة والمجتمع أكثر مما يعود عليه من نفع وفائدة ، وهو ما يتعلق بتحليل الكلفة الاجتماعية.

** وهو ما سنأتي عليه عند استعراض التصاميم والدراسات والمقترحات التي أعدتها مؤسسات عالمية مختلفة لدراسة تطور ونمو مدينة بغداد والتي اخفق غالبيتها في مواكبة هذا النمو.

* في 1987/1/4 صدر قرار حكومي برقم (13) تم بموجبه فصل مهام التخطيط الاقليمي عن مهام التخطيط العمراني ، في استحداث المديرية العامة للتخطيط العمراني حيث حددت مهام هذه المديرية في اعداد التصاميم الاساسية والتفصيلية للمدن والقصبات.

Remove Watermark Now

والتي سعت الى وضع دراسات أكثر جدية لتصاميم المدن في العراق. وقد ظهر عند تشكيل هذه المديريات النقص الكبير الواضح في متخصصي اقتصاديات المدن في العراق.

ثالثا: البعد الاقتصادي في مرحلة التخطيط الحديث لمدينة بغداد

برز البعد الاقتصادي في مجال تخطيط المدينة العراقية تدريجياً، من خلال إعداد المخططات التفصيلية لهذه المدن في تحليل منفعة وكلفة الفعاليات والنشاطات التي يحتوي عليها نظام المدينة، تبعاً لحاجات ورغبات المجتمع، في جوانبها الاجتماعية والعمرانية بالاضافة الى الجانب الاقتصادي، ولكن بمستويات متباينة.

3-1 المخططات الأولية في تخطيط مدينة بغداد

أولى هذه المخططات وضعت من قبل المهندسين الألمانيين ، بر يك س وبراوفينز في عام 1936، ليتلاءم مع النمو الحضري المتوقع لمدينة بغداد ولاستيعاب سكاني مقداره نصف مليون نسمة.

لكن هذا المخطط لم يوفق أصلا لعدم مواكبته للتطور والنمو الذي شهدته مدينة بغداد بحيث تجاوز عدد نفوس بغداد النصف مليون نسمة عام 1947. (*الكناني، المخططات الاساسية، 1999، ص88*). وخلال مرحلة الخمسينات، طرأت تغيرات حادة وسريعة في بنية الاقتصاد العراقي نتيجة ارتفاع عائدات النفط ابتداء من عام 1952 ارتفاعا مفاجئا خاصة بعد التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق الأجنبية، حيث ارتفعت من (3) مليون دينار عام 1949 إلى (50) مليون دينار عام 1953. ونظرا لتوفر الأموال وزيادة إمكانية الدولة اقتصاديا في المباشرة بالمشاريع التنموية فقد تأسس عام 1950 "مجلس الأعمار" الذي شرع بتطبيق خططه الطموحة لتنفيذ الخطط الاقتصادية التي شملت مشاريع صناعية وزراعية واروائية ذات نطاق واسع. وعلى مستوى تخطيط المدن شرعت الأجهزة المختصة بالتعاقد لإعداد المخططات الأساسية لمدينة بغداد.

- في عام 1954 شرع بوضع مخطط أساس جديد لمدينة بغداد من قبل مينوبريو وشركاؤه(Minoprio & Spencely & Magfarand) وهي شركة بريطانية للتخطيط الحضري، والذي انجز في عام 1956. وقد اقترح أن يتخذ هيكل المدينة الشكل ألشعاعي بقطر (18) كم يحيط به حزام من الأراضي الزراعية بعرض (2) كم لمنع الانتشار العشوائي للمدينة خارج هذا النطاق. وتم وضع هذا المخطط على أساس إن بغداد ستستوعب (1.5) مليون نسمة كحد أعلى لغاية عام 2006 ، لكن تعداد بغداد تجاوز هذا العدد بعد مرور (10) سنوات فقط (*الكناني،1999،ص72*).

وهنا أيضا كان السبب عدم وجود التصور المستقبلي الكامل عن واقع المدينة الاقتصادي- الاجتماعي وغياب النظرة الاقتصادية الشمولية لمستقبل المدينة، حيث انه خلال تلك السنوات أدت زيادة

عائدات العراق من النفط إلى رفع المستوى ألمعاشي للمواطنين وارتفعت الدخول ونشطت حركة المشاريع والفعاليات الاقتصادية وحركة العمران في بغداد بالذات مما تتطلب توفر أيدي عاملة إضافية للمساهمة في عملية التنمية. وهنا لعبت هجرة الناس من الريف إلى مدينة بغداد، طلبا لفرص أفضل للحياة اقتصاديا واجتماعيا، الدور الرئيسي في زيادة عدد سكان المدينة وشكلت الهجرة بدورها نسبة كبيرة من مجموع الزيادة السكانية فيها .

وسرعان ما استبدل هذا المخطط، بالمخطط الذي وضعه مكتب دوكسياس عام 1959 (Doxiadis Associates)، حيث كلف هذا المكتب بوضع مخطط تفصيلي، يأخذ بنظر الاعتبارالمخططات الأساسية المعدة سابقا والظروف والأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها عاصمة العراق، على ان يستوعب بحدود (3) مليون نسمة لغاية عشرين سنة قادمة أي لغاية 1978. وأعطى هذا المخطط أهمية كبرى لنهر دجلة حيث اقترح بناء ثلاث قنوات طويلة نفذ منها قناة الجيش عام 1960 (*الكناني،1999،ص75*) لكن تعداد سكان بغداد تجاوز هذا العدد مرة أخرى قبل عام 1970. وهنا أيضا كان لغياب النظرة الشمولية في التخطيط الدور الكبير في عدم مواكبة المخطط لتطور المدينة، فالتغير الجذري الذي حصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكنة بغداد بشكل خاص لم تكن مقدرة أو متوقعة بهذا المقدار (*سهير السنوي*، 1984)، فلقد أثرت زيادة السكان بشكل أساسي على الطلب المتزايد للخدمات الحضرية، مما اظهر النقص وبشكل خاص في مجال السكن والنقل.

بعد هذا المخطط أنيطت مهمة وضع مخطط أساس جديد لمدينة بغداد للفريق البولوني (Polservice comp.) للمدة 1965 – 1967 . وهو مقارنة بالمخططات السابقة يمثل أولى المحاولات الجادة في وضع مخطط أساسي لمدينة بغداد وفق دراسات ومسوحات مستفيضة تناولت جميع القطاعات الاقتصادية واستناداً على احتمالات التطور الاقتصادي والاجتماعي للمدينة مقارنة بتطور العراق بصورة عامة والمنطقة الوسطى بصورة خاصة. وأكدت الدراسة على دور بغداد المهم ونموها المتوقع خلال العشر سنوات القادمة. وقد بنيت اقتراحات المخطط وتوقعاته على الفقرات التالية : التركيب السكاني والتركيب الوظيفي والصناعة والتجارة والأعمال، والنقل والمناطق الخضراء.

2-3 تداعيات تأميم النفط في تخطيط مدينة بغداد

شكل تأميم النفط في 1 حزيران 1972 انعطافا جوهريا في تاريخ العراق الاقتصادي، الذي اثر بدوره على كل الخطط السابقة وعلى توجه المخطط الأساس لمدينة بغداد الذي أعده الفريق البولوني، حيث طرأت تغييرات جذرية مهمة لم تكن مقدرة وباتت الفرضيات الأساسية والتوقعات المستقبلية التي استند إليها المخطط في معظمها غير واقعية وغير دقيقة.

Remove Watermark Now

وخلال المدة 71-1972، عاد الفريق البولوني ليقدم المخطط الإنمائي الشامل ولغاية عام 2000، والذي استغرق تحضيره حوالي (5) سنوات، اعتبر مكملا للأعمال والجهود السابقة وروعي فيه إعادة النظر في المخطط السابق وتشخيص المشاكل التي ظهرت واستجدت خلال تلك الفترة. هذه المتغيرات تمثلت بشكل اساسي في زيادة عدد سكان مدينة بغداد في السنوات اللاحقة (بفعل عاملي الهجرة والزيادة الطبيعية) والتي ترافقت مع زيادة في مستوى الدخل وبالتالي ارتفاع المستوى ألمعاشي اقتصاديا واجتماعيا قد انعكس على زيادة الطلب على الخدمات الحضرية، كان له تأثيره في تكوين مراكز جديدة للمدينة كالمراكز التجارية والمراكز الترفيهية. ومثل هذا التسارع في النمو يستوجب الاعتماد على المنطق العلمي الاقتصادي كأحد الأسس التي لابد منها في التنبؤ بنمو المدينة مسبقا ولمدى زمني بعيد والتعمق في دراسة استعمالات الأرض وارتباطها بتغير أسعار الأرض من اجل التوصل إلى تطبيق السياسات الحضرية المتعلقة بالحجم الاقتصادي الأفضل أو المتعلقة بإنشاء المدن الجديدة أو المتعلقة بموقع النشاط الاقتصادي الذي يخدم مختلف الأهداف الاقتصادية والسكانية. وعلى اساس هذا المنظور الاستراتيجي، وباعتبار مدينة بغداد تمثل مركز الثقل الرئيسي لتجمع السكان الحضر في العراق، فان التوقعات حول تعداد سكانها سوف يتجاوز الـ(9.5) مليون نسمة عام 2000، (*JCCF،1986*) وهذا بدوره سيولد مشاكل بيئية وتنموية على المقيمين فيها.

إن هذا الحجم كان يمثل، في حينه، ضعف حمولةالمخطط الأساس المعد عام 1973 والذي اعد لاستيعاب سكاني قدره (4.5-5)مليون نسمة. هذا التقدير يظهر خطورته على شكل تعارض بين اقتصاديات الحجم من منفعة وكلفة لتقديم الخدمات بشكل اقتصادي كفء قائم على اعادة توزيع السكان بما ينسجم وتطور مدينة بغداد اقتصاديا واجتماعيا، وهذا يتطلب معالجات تخطيطية مستمرة بمختلف الاوجه والاساليب، وفعلاً قامت أمانة بغداد بأخذ هذه الاعتبارات والتحولات الجديدة لمدينة بغداد بنظر الاعتبار عند وضع مخططات جديدة للمدينة.

Remove Watermark Now

3-3 تخطيط مدينة بغداد في بعدها الإقليمي

في الثمانينات (1982-1987) بدأت عملية تخطيط مدينة بغداد، تأخذ مرحلة جديدة، فقد بدأت أمانة بغداد بوضع دراسة تحت عنوان (التخطيط الإنمائي المتكامل لمدينة بغداد 2001) بإشراف مجموعة من الشركات الاستشارية اليابانية (JCCF) بالمشاركة مع خبراء عالميين لدول متقدمة في مجالات التخطيط والتنمية، على تطوير وتحديث المخطط الإنمائي الشامل لمدينة بغداد ولسنة 2015، وقد قدمت هذه الشركات عدة تقارير إلا ان العمل قد توقف بعد حرب الخليج (1990). وهي أول دراسة تقام على مستوى الإقليم إذ أنها لا تشمل مدينة بغداد فحسب (حدود أمانة بغداد) وإنما تشمل أيضا ما يحيط بها وهو ما يطلق عليه بـ(بغداد الكبرى) بدائرة نصف قطرها 50-60 كم، بعبارة أخرى المناطق المحيطة ببغداد والتي تتأثر تأثرا مباشرا بعملية التطور الحضري لها. ولم تقتصر هذه الدراسة على هذه المديات بل امتدت لتشمل ما أطلق عليه بـ إقليم بغداد المركزي بنصف قطر 100-120 كم، حيث توجد الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية مع بغداد (الكناني،آليات تحجيم..، 1999،)

على مستوى المدينة أشار المخطط إلا أن مركز المدينة لا يتجاوز المنطقة التقليدية القديمة في كل من الرصافة والكرخ. ولكن مع ضغط الزيادة السكانية بدأت المدينة تتسع بشكل موازي لنهر دجلة، مع محاولات لتغير هذا النمط باتجاه متعامد مع حزام النهر؛ وخاصة في الكرخ: شوارع دمشق، الربيع، 14 رمضان مثلا. ومع إنشاء شارع السدة الشرقية في الرصافة أصبحت هناك امكانات كبيرة للتوسع شرقا حيث أنشأت بعض المباني الحكومية والمصالح التجارية والأعمال، وبذلك توفرت أفاق جديدة لتوسع المركز شرقا وغربا.

ولكن ما يؤخذ على هذا المخطط، اقتصاديا، انه لم يولي الأهمية المطلوبة لموضوعة السكن في مركز المدينة، وتوضيح الكيفية في أجراء المعالجات للمناطق التراثية والاستعمالات المختلطة ؛ سكن + تجارة. كذلك لم يعطي هذا المخطط الحلول الكافية للواجهة النهرية لدجلة في المدينة، ومنطقتها المركزية التي تحتضن هذا النهر ولكن بدون أطلاله عليه. وبالنسبة لحركة النقل في المنطقة المركزية اكتفى المخطط بالتأكيد على أهمية الطريق الحلقي الذي يبعد المرور العابر من النفاذ إلى منطقة المركز.

وشمل التقرير الإقليمي التأثير الوظيفي لمدينة بغداد بما فيها السكان، القوى العاملة، الامكانات، السياسات المكانية للنشاطات الاقتصادية والمستقرات البشرية القائمة والمقترحة. إن دراسة البعد الإقليمي لهذه المدينة كان الهدف الرئيسي منها تخفيف التركز السكاني في مدينة بغداد العاصمة ونشر النمو على إقليم بغداد. وبقدر أهمية التعامل مع الطاقة الاستيعابية للمدينة إلا انه من الضروري التأكيد هنا على عدم المبالغة في سرعة توجيه الفائض السكاني على المدى القصير لئلا يؤثر ذلك سلبا على نشاط اقتصاد المدينة، لما يتطلبه من عمل وتطوير مستمر. من جهة ومن جهة أخرى يجب توفير الضمانات

Remove Watermark Now

الاقتصادية لتحقيق حالة الاستقرار السكاني في المناطق الجديدة من توفير فرص عمل كافية وخدمات متطورة وحديثة من سكن ونقل وغيرها لضمان إنجاح عملية الجذب المعاكس وتخفيف الضغط على مدينة بغداد.

إن البعد الإقليمي أخذه مداه الواسع في التطبيق من خلال الدراسات الواسعة والتفصيلية التي تم إعدادها لمجموعة من المدن الجديدة في إقليم بغداد المركزي، من قبل المديرية العامة للتخطيط العمراني سواء بالتعاقد مع الشركات الأجنبية الاستشارية أو/و كادرها الوطني. ولقد استندت هذه الدراسات على أحداث محاور للنمو الحضري حول مدينة بغداد قائمة على أنشاء مدن جديدة على وفق أحدث التصاميم، فكان تخطيط مدينة الثرثار ضمن المحور الشمالي–الغربي، ومدينتي الزبيدية والصويرة ضمن المحور الجنوبي. وكان من المؤمل لهذه المدن أن تساهم بشكل فاعل على إحداث نوع من التوازن التنموي في النمو الحضري لمدينة بغداد مع المدن الرئيسية المحيطة بها، إلا أن ظروف الحرب التي مر بها القطر منذ الثمانينات حالت دون تنفيذ هذه المدن، مما اثر بشكل كبير على آليات تنفيذ المخطط الأساسي لمدينة بغداد.

لقد تفاقمت معاناة بغداد أمام الضغط السكاني من مدن العراق المختلفة بسبب هجرة أعداد كبيرة من السكان سواء بفعل تداعيات الحرب أو/ بفعل عدم قدرة هذه المدن على توفير متطلبات الحياة المختلفة، بما في ذلك توفير فرص العمل للأجيال الجديدة إضافة إلى تدني مستوى الخدمات كما و نوعا. لقد ترتب على ذلك توسع غير مسيطر عليه للمدينة، لا سيما إذا ما أضفنا إلى ذلك التوزيع غير العقلاني للأراضي السكنية لشرائح مختلفة من السكان من قبل القيادة السياسية، خلال التسعينات، كمكرمة وخاصة لإفراد القوات المسلحة أو عوائل الشهداء. كل ذلك انعكس في تجاوز على استعمالات الأرض المحددة ضمن المخطط الأساسي للمدينة، فظهرت أحياء سكنية لا تتوفر فيها أدنى متطلبات السكن أو في تغير استعمال للأراضي كتلك المخصصة مناطق خضراء أو الأراضي المخصصة لاستعمالات أخرى كالخدمات البلدية أو تعليمية أو صحية، يرافق ذلك كله زيادة سكانية فاقت الطاقة الاستيعابية للمدينة (Over capacity) .

4- المنظور الوظيفي لمدينة بغداد؛ تصور مستقبلي

من الضروري إيجاد آليات عمل جديدة لمخطط أساسي يكون أداة فاعلة لدى أمانة بغداد والجهات المسئولة الأخرى لتوجيه واتخاذ القرارات المتعددة الخاصة بتطوير المدينة والمناطق المحيطة بها مباشرة، نتيجة للتطور الكبير الذي اجتاح مدينة بغداد وعدم مواكبة المخطط الأساسي المقر قانونا للتعامل مع هذه المتغيرات المترتب على هذا التوسع، كذلك فان هدفها هو إعداد التفاصيل الخاصة بتخطيط المدينة ودراستها لتكون بمثابة حلقة الوصل بين المخططات البنيوية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة أصلا من

المخططات الوطنية والإقليمية التي اعتبرت القاعدة والمرجع الأساس للمخططات المحلية والتفصيلية لمدينة بغداد، من خلال التركيز في تحليل الجوانب الرئيسية الآتية؛

1 – ***النشاط الاقتصادي***، إذا ما أريد تحقيق رفع مستوى المعيشة لأكبر عدد من السكان كهدف أساسي، فأن هذا يقتضي زيادة توفير فرص العمل، وبما ينعكس على حدوث تبدلات كبيرة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي وإنشاء المشاريع الصناعية والخدمية ضمن محيط بغداد مع التأكيد على سهولة الوصول بين المدينة وأطرافها.

2 – ***الإسكان***، هناك علاقة مباشرة مترابطة بين المستوى الاقتصادي للساكنين وأحوالهم المعاشية. إن الحالة السكنية للمجموعات المختلفة من السكان تتصف بتباين كبير في الكثافة السكنية ومعدل الساكنين في الوحدة السكنية ومستوى المحيط السكني. وهذا يتطلب اتخاذ عدة إجراءات لتقليل هذا التباين، من بينها التوجه نحو السكن العمودي وفق مجمعات سكنية متكاملة الخدمات، تفعيل دور المصرف العقاري، استيعاب الزيادة السكانية اللاحقة في مواقع جديدة ضمن المحيط الإقليمي لمدينة بغداد.

3 – ***الخدمات***، إن المستوى الثقافي لسكان مدينة بغداد يرتفع عن المعدل لمجموع سكان العراق، وان هناك نقص في الخدمات البلدية والتعليمية والصحية والثقافية في كثير من مناطق المدينة، كما إن توزيعها يتفق إلى حد ما مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للجماعات وليس لحاجة المنطقة لها، وخاصة في المناطق الشعبية ذات الكثافات العالية. إن هذا الإخفاق إنما يعود إلى حقيقة تجاهل المخططات السابقة لحيوية مدينة بغداد الاقتصادية في محيطها الإقليمي مما انعكس على الطاقة الاستيعابية لهذه المدينة أمام الأعداد المتزايدة من المهاجرين بسبب رداءة الخدمات وعدم توفر فرص العمل في مناطقهم الأصلية وخاصة الشباب منهم.

4 – ***النقل والمرور***، الاستفادة من الدراسة الشاملة للنقل في مدينة بغداد والتي تم إعدادها من قبل شركة (Scott Wilson)سكوت ولسون البريطانية بالاشتراك مع فريق المهندسين العراقيين المختصين لغرض تطوير نشاط النقل والمرور للركاب والبضائع في المدينة على ضوء تطورها اللاحق ومواكبة التغيرات في بنيتها الحضرية وللإيفاء بمتطلباتها سواء في تأثيرها الإقليمي آو الوطني وحتى الدولي.

هذه المرتكزات الأساسية في الدراسات الاقتصادية للمدينة إنما تتبلور في آليات عمل تقوم على:

1. تحليل الوفورات الاقتصادية منها والاجتماعية، فالمدينة لا تعكس فقط آثار الوفورات الايجابية في تنظيم الإنتاج السلعي فهي أيضا بؤرة لتركز وانتشار المعارف، وطاقة كامنة

Remove Watermark Now

للابتكارات والاختراع إضافة إلى انتشار طرق النقل ، مع ضرورة التركيز في تحجيم الآثار المعاكسة (الوفورات أللاقتصادية) الناجمة عن التشبع أو الاختناق للمراكز الحضرية.

2. دراسات القيمة العقارية وتنظيم استعمالات الأرض بما يحقق أقصى منفعة ممكنة وبأقل التكاليف في العلاقة بين التواجد البشري للمراكز الحضرية، السكن، والفعاليات الاقتصادية المتنوعة.
3. دراسة هيكل وتنظيم المدينة وبما ينسجم والتنظيم الداخلي لفعالياتها وعلاقتها مع المدن الأخرى سواء على مستوى الإقليم أو على المستوى الوطني في حركة انسيابية السلع والسكان وعوامل الإنتاج المختلفة.

وفي الحقيقة، انه من الصعوبة على المخطط الحضري المدرك لواقع حال القطر العراقي توقع التغيرات المستقبلية بوضعه الراهن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 ولمدينة بغداد خصوصا، لما تعانيه من أزمات متنوعة يتعذر معها إعطاء صورة مستقبلية واضحة أو مؤشرات دقيقة وفي إي اتجاه بسبب غياب المؤشرات السكانية والديموغرافية الدقيقة، وعدم توفر المعلومات مع غياب الأمن والاستقرار مما يضع صعوبة في استقراء المستقبل. إضافة إلى سرعة تغير المعطيات والمؤشرات وضعف السيطرة على الإدارة بكافة أجزائها ومفاصلها، وتذبذب النشاطات الاقتصادية وأسعار النفط تضفي نوع من الضبابية على الاقتصاد العراقي عموما وبكافة مؤشراته، كعاملي الديون والمنح الخارجية. كل تلك المتغيرات تجعل مهمة المخطط المستقبلي من الصعوبة بمكان بحيث تحمل جانب كبير من عدم الدقة.

بالتأكيد، فان ذلك لا يمنع من وضع أهداف محددة في إعطاء تصور مستقبلي للمنظور الوظيفي لمدينة بغداد عن طريق رفع كفاءة الفعاليات المختلفة فيها وإيجاد نمط أفضل للترابطات الوظيفية بين مختلف الاستعمالات، خصوصا في مجال التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض وربطها بشبكة النقل المتنوعة وفق المنظور الحالي والمستقبلي، استنادا على قاعدة سهولة الوصول، وإعطاء صورة مستقبلية توضح هذه العلاقات والترابطات في شكل المدينة العام وهيكلها وهويتها. كما أن عدم ثبوت الحدود الإدارية للمدينة أو إقليمها ووجود تناقض بين حدود أمانة بغداد بموجب "قانون التصميم الأساسي" وحدود محافظة بغداد والحدود الإدارية أو نطاق تأثيرها تتطلب دراسة توحيد هذه الحدود بشكل مدروس وكامل بهدف ربطها مع وظيفة المدينة وهويتها المستقبلية.

الاستنتاجات :

Remove Watermark Now

إن وجهة نظر الاقتصادي في الدراسات الحضرية تستند على إضفاء طابع النظرة الاقتصادية على المدينة والتي تتعلق بمفهوم (الندرة)، وأكثر دقة العقلانية في التحليل واتخاذ القرار للتنظيم التدريجي للعوامل والسلع النادرة وللخدمات الحضرية.

إن مهمة الاقتصادي تتجسد في بلورة حالة الموازنة والتفاعل بين الفوائد التي يسعى المجتمع في الحصول عليها والتكاليف المترتبة عليها بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتطلب التناغم بين متطلبات التخطيط الحضري للمدينة وعمليات التخطيط الاقتصادي–الاجتماعي بما يحقق أفضل استخدام لاستعمالات الأرض من قبل الفعاليات الاقتصادية–الحضرية.

إن اخذ هذه الاتجاهات في تخطيط مدينة بغداد يشكل دعامة رئيسية في حالة التوازن المطلوبة بين الإمكانيات الاقتصادية للمدينة وطاقتها الاستيعابية للحجم السكاني المطلوب وفق منظور مستقبلي شامل. وهذا يتطلب أن يكون هناك تناغم وتفاعل في عمليات التخطيط بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية.

المصادر

1- إحسان فتحي ، جبرا إبراهيم جبرا، "بغداد بين الأمس واليوم"، أمانة بغداد 1987 .

2- الاستشاريون اليابانيون JCCF، "دراسات في التخطيط الانمائي الشامل لمدينة بغداد 2001"، طوكيو، 1986.

3-تقرير "التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد حتى سنة 2000" ، أمانة بغداد أب 1973 .

4- سهير السنوي ،" المشاكل التصميمية والتنفيذية لمشاريع الاسكان في بغداد"، ندوة بغداد 2000 الصورة المستقبلية والتطور العمراني ، كلية الهندسة / بغداد / 25 –اذار 1984 .

5-طاهر مظفر العميد،" تخطيط المدن العربية الإسلامية " جامعة بغداد / كلية الاداب 1986.

6-.عبد الجبار ناجي،" بغداد " ، مجلة المدينة العربية ، العدد 29 ، ك2 / 1988 .

7- الكناني، كامل كاظم؛ " تخطيط المدينة العربية الاسلامية؛الخصوصية والحداثة"، مجلة المخطط والتنمية، ع2006/15، جامعة بغداد,المعهد العالي التخطيط الحضري والاقليمي.

8- الكناني، كامل كاظم؛" المخططات الاساسية لمدينة بغداد؛ نقد وتحليل لاستعمالات الارض للاغراض الصناعية "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية،ع42/.1999

9- الكناني، كامل كاظم،"آليات تحجيم التركز الصناعي لمدينة بغداد" مجلة المخطط والتنمية،ع1999/7، جامعة بغداد، المعهد العالي التخطيط الحضري والاقليمي.

10-المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية المنعقد للفترة 22- 1986/3/26، ورقة أعدتها أمانة بغداد.

1- BUTTON , K.J. " Urban Economics " Theory and Policy , The Macmillan Press Ltd . , 1976 .

2- Bourne, Lorry, "Internal Structure of the City , Readings on space and Environment", Oxford University Press – Inc . New York, U.S.A.1971.

3-Pierre H., DERYCKE, "Economie et Planification Urbaines", L' espace Urbaine, Paris, PUF, 1979.

4-Vernon R.H.,"Economic Aspects of Urban Research" , In Houser P. and Schumer 2. , "The Study of Urbanization", M. John Wily and Sons, Inc., New York 1967, p.191.

pdfelement